

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ماجستير إدارة الأعمال



تأثير اقتصاد المشاركة على سوق العمل دراسة حالة المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

محمد عيد الغنزي

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید محمد حسن

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2025

مقدمة الدراسة:

يشهد العالم تحولًا متسارعًا في طبيعة الاقتصاد، حيث يبرز نموذج "اقتصاد المشاركة" (Sharing Economy) كقوة دافعة للتغيير في مختلف القطاعات. يُعرف اقتصاد المشاركة بأنه نظام اقتصادي يعتمد على تبادل الأصول والخدمات بين الأفراد بشكل مباشر، غالبًا عبر منصات رقمية، مما يقلل من الحاجة إلى وسطاء تقليديين. وقد امتد تأثير هذا النموذج ليشمل سوق العمل، مُحدثًا فرصًا وتحديات جديدة.

تكتسب المملكة العربية السعودية أهمية خاصة في هذا السياق، نظرًا لما تشهده من تحولات اقتصادية واجتماعية طموحة ضمن رؤية 2030، والتي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز مشاركة المواطنين في سوق العمل. ومع التوسع في استخدام التقنيات الرقمية وانتشار تطبيقات اقتصاد المشاركة في المملكة، يصبح من الضروري فهم وتقييم تأثير هذا النموذج على هيكل ووظائف سوق العمل السعودي.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل تأثير اقتصاد المشاركة على سوق العمل في المملكة العربية السعودية. ستسعى الدراسة إلى تحديد الفرص التي يخلقها هذا النموذج، مثل توفير مصادر دخل مرنة وزيادة فرص العمل، بالإضافة إلى التحديات المحتملة، مثل تأثيره على الحقوق العمالية وأنظمة التوظيف التقليدية. من خلال دراسة حالة للمملكة العربية السعودية، يمكن لهذه الدراسة أن تقدم رؤى قيمة لصناع القرار والباحثين حول كيفية الاستفادة القصوى من إمكانيات اقتصاد المشاركة مع معالجة التحديات المصاحبة له في سياق السوق السعودي.

مشكلة الدراسة

المشكلة الرئيسية:

ما هو تأثير نمو اقتصاد المشاركة على سوق العمل في المملكة العربية السعودية؟

المشكلات الفرعية:

1. ما هي الفرص التي يوفرها اقتصاد المشاركة للعاملين في سوق العمل السعودي

(مثل المرونة، مصادر الدخل الإضافية، سهولة الدخول)؟

2. ما هي التحديات التي يفرضها اقتصاد المشاركة على العاملين في سوق العمل

السعودي (مثل الحقوق العمالية، الاستقرار الوظيفي، المنافسة مع العمالة غير

النظامية)؟

3. كيف يؤثر انتشار منصات اقتصاد المشاركة على هيكل سوق العمل السعودي

التقليدي؟

4. ما هي الآثار التنظيمية والتشريعية اللازمة للتعامل مع نمو اقتصاد المشاركة في

سياق سوق العمل السعودي؟

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية:

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تسعى إلى تقديم تحليل معمق لتأثير نموذج اقتصادي حديث ومتنامي - اقتصاد المشاركة - على سوق عمل ذي خصوصية وأهمية إقليمية وعالمية، وهو سوق العمل في المملكة العربية السعودية. ستساهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة باقتصاد المشاركة وسوق العمل في المنطقة العربية، والتي لا تزال قيد التطور. كما أنها قد تقدم إطارًا نظريًا وتطبيقيًا لفهم التفاعلات بين هذا النموذج الاقتصادي الجديد وهياكل سوق العمل القائمة في الاقتصادات المشابهة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تفتح نتائج هذه الدراسة آفاقًا لبحوث مستقبلية تتناول جوانب أكثر تفصيلًا لتأثير اقتصاد المشاركة على مختلف قطاعات سوق العمل السعودي.

الأهمية العملية:

تكتسب هذه الدراسة أهمية عملية كبيرة لعدة أطراف معنية. بالنسبة لصناع القرار والجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية، ستقدم الدراسة رؤى مبنية على البحث حول الفرص والتحديات التي يفرضها اقتصاد المشاركة على سوق العمل، مما يمكنهم من صياغة سياسات وتشريعات فعالة تهدف إلى تعظيم الفوائد وتقليل المخاطر المحتملة. كما ستساعد في فهم كيفية دمج نماذج اقتصاد المشاركة في إطار رؤية 2030 الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وتنمية القدرات البشرية.

بالنسبة لأصحاب الأعمال والمنصات الرقمية العاملة في مجال اقتصاد المشاركة، ستوفر الدراسة فهمًا أعمق لديناميكيات سوق العمل السعودي وتوجهات العاملين والمستخدمين، مما يمكنهم من تطوير نماذج أعمال أكثر فعالية وملاءمة للسوق المحلي.

أما بالنسبة للباحثين والأكاديميين، فستقدم الدراسة قاعدة بيانات وتحليلات يمكن الاستناد إليها في إجراء المزيد من البحوث والدراسات المتخصصة في هذا المجال.

وأخيرًا، يمكن أن يستفيد الأفراد والباحثون عن عمل من فهم الفرص المتاحة في إطار اقتصاد المشاركة وكيفية الاستفادة منها، بالإضافة إلى الوعي بالتحديات المحتملة المتعلقة بهذا النوع من العمل.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي:

يهدف هذا الدراسة بشكل أساسي إلى تحديد وتحليل تأثير اقتصاد المشاركة على سوق العمل في المملكة العربية السعودية.

الأهداف الفرعية:

1. تحديد الفرص التي يوفرها اقتصاد المشاركة للعاملين في سوق العمل السعودي (مثل المرونة، مصادر الدخل الإضافية، سهولة الدخول).
2. تحديد التحديات التي يفرضها اقتصاد المشاركة على العاملين في سوق العمل السعودي (مثل الحقوق العمالية، الاستقرار الوظيفي، المنافسة مع العمالة غير النظامية).
3. تحليل كيفية تأثير انتشار منصات اقتصاد المشاركة على هيكل سوق العمل السعودي التقليدي.
4. استكشاف الآثار التنظيمية والتشريعية المحتملة للتعامل مع نمو اقتصاد المشاركة في سياق سوق العمل السعودي.

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي:

ما هو تأثير نمو اقتصاد المشاركة على سوق العمل في المملكة العربية السعودية؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما هي الفرص التي يتيحها اقتصاد المشاركة للعاملين في سوق العمل السعودي؟
2. ما هي التحديات التي يواجهها العاملون في سوق العمل السعودي نتيجة لنمو اقتصاد المشاركة؟
3. كيف يغير انتشار منصات اقتصاد المشاركة من طبيعة وهيكل سوق العمل السعودي؟
4. ما هي المتطلبات التنظيمية والتشريعية اللازمة لمواكبة تطورات اقتصاد المشاركة في سوق العمل السعودي؟

فرضيات الدراسة

- **الفرضية الرئيسية:** يؤدي نمو اقتصاد المشاركة إلى إحداث تغييرات ذات دلالة إحصائية في هيكل ووظائف سوق العمل في المملكة العربية السعودية.
- **الفرضيات الفرعية:**
- يساهم اقتصاد المشاركة بشكل إيجابي في زيادة فرص العمل وتوفير مصادر دخل إضافية ومرونة أكبر للعاملين في سوق العمل السعودي.
- يصاحب نمو اقتصاد المشاركة تحديات تتعلق بحماية حقوق العاملين، وتوفير الاستقرار الوظيفي، وزيادة المنافسة في سوق العمل السعودي.
- يؤدي انتشار منصات اقتصاد المشاركة إلى تحول في هيكل سوق العمل السعودي التقليدي، وظهور أشكال جديدة من العمل والعلاقات التعاقدية.
- يتطلب التعامل الفعال مع نمو اقتصاد المشاركة في سوق العمل السعودي تطوير وتحديث الأطر التنظيمية والتشريعية القائمة.

مصطلحات الدراسة

1. اقتصاد المشاركة (Sharing Economy): نظام اقتصادي يعتمد على تبادل أو تأجير الأصول والخدمات بين الأفراد بشكل مباشر، غالبًا عبر منصات رقمية، بدلاً من امتلاكها بشكل دائم أو الاعتماد على شركات تقليدية لتوفيرها. ويشمل مفاهيم مثل الاستهلاك التعاوني والوصول بدلاً من الملكية.
2. سوق العمل (Labor Market): هو النظام الذي يتم فيه تفاعل العرض والطلب على العمالة. يشمل جميع الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، بالإضافة إلى أصحاب العمل الذين يبحثون عن موظفين.
3. منصات اقتصاد المشاركة (Sharing Economy Platforms): هي التطبيقات والمواقع الإلكترونية التي تسهل عمليات تبادل أو تأجير الأصول والخدمات بين الأفراد (مثل تطبيقات النقل التشاركي، الإقامة التشاركية، تقديم الخدمات المستقلة).
4. المرونة في العمل (Work Flexibility): قدرة العامل على تحديد جوانب من عمله مثل أوقات العمل، ومكانه، وطريقة أدائه، بما يتناسب مع احتياجاته وظروفه.
5. الحقوق العمالية (Labor Rights): مجموعة الحقوق والقوانين التي تحمي العاملين وتضمن لهم ظروف عمل عادلة وآمنة، وتشمل جوانب مثل الأجور، ساعات العمل، السلامة المهنية، والحماية من الفصل التعسفي.
6. هيكل سوق العمل (Labor Market Structure): يشير إلى توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية، وأنواع الوظائف، ومستويات المهارة، وأنماط التوظيف (دائم، مؤقت، مستقل، إلخ).

متغيرات الدراسة

- المتغير المستقل: نمو وازدهار اقتصاد المشاركة في المملكة العربية السعودية (ويشمل عناصره مثل انتشار المنصات الرقمية، حجم التبادلات والخدمات المقدمة عبرها، ونسبة العاملين المنخرطين فيه).
- المتغير التابع: سوق العمل في المملكة العربية السعودية (ويتم قياس تأثير المتغير المستقل عليه من خلال مؤشرات مثل:
 - فرص العمل المتاحة وأنواعها.
 - مستويات الدخل وأنماطه.
 - الحقوق العمالية وظروف العمل.
 - هيكل وأنماط التوظيف السائدة).

الدراسات السابقة

1. اسم الدراسة: توطين الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية: (استراتيجية رفع الميزة التنافسية للمواطن والقيمة المضافة للوافد)

- المؤلف: القحطاني (2018)
- النتائج: أوصت الدراسة بالاهتمام بالجانب الاستراتيجي في عملية التوطين والتدرج في الإحلال، وتأسيس شركات وطنية في مجالات مختلفة بكوادر وطنية.

2. اسم الدراسة: تقدير الطلب على العمالة الوافدة في القطاع الخاص وإمكانية إحلالها بالعمالة الوطنية في المملكة العربية السعودية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

- المؤلف: د. أحمد مشعل (2013)
- النتائج: أظهرت الدراسة أن الطلب على العمالة الوافدة يرتبط طردياً بالنتائج المحلي الحقيقي غير النفطي، ومتوسط أجر العامل السعودي، وعدد المنشآت، وعكسياً بمتوسط أجر العامل الوافد. أوصت بضرورة الإسراع في تقليل وترشيد توظيف العمالة الوافدة ووضع سياسات للإحلال التدريجي.

3. اسم الدراسة: أثر النمو الاقتصادي على البطالة - دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة: 1980-2018م

- المؤلف: عباس حسن (2020)
- النتائج: بينت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي، وعدم وجود علاقة ذات دلالة بين معدل البطالة والتضخم. أوصت بإعادة هيكلة الاقتصاد السعودي وتوجيه الاستثمارات للقطاعات كثيفة العمل ومراجعة سياسات خفض البطالة.

4. اسم الدراسة: العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة (1980-2015)

- المؤلف: دحماني السعدية (2017)

○ النتائج: أشارت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين البطالة والنمو الاقتصادي تدل على علاقة عكسية طويلة الأجل. أوصت بتوفير بيانات ذات مصداقية والعمل على زيادة وتيرة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. اسم الدراسة: العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي : دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة (1980-2015)

○ المؤلف: شحمانى السعدية (2017)

○ النتائج: أشارت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين البطالة والنمو الاقتصادي تدل على علاقة عكسية طويلة الأجل. أوصت بتوفير بيانات ذات مصداقية والعمل على زيادة وتيرة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6. اسم الدراسة: الأثر المتبادل بين ظاهرة البطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2012)

○ المؤلف: حميد مرزوك (2015)

○ النتائج: أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية ضعيفة بين البطالة والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي وحده ليس حلاً كافياً للبطالة في العراق. أوصى الباحث بتنويع مصادر الدخل وتحفيز الاستثمارات في القطاعات كثيفة العمل وتصحيح مخرجات التعليم والسياسات التجارية.

الإطار النظري

1. مفهوم اقتصاد المشاركة وتطوره: تعريف شامل لاقتصاد المشاركة، نشأته، نماذجه المختلفة (مثل النقل التشاركي، الإقامة التشاركية، العمل الحر عبر الإنترنت)، وانتشاره العالمي والإقليمي.
2. اقتصاد المشاركة وسوق العمل: استعراض الأدبيات التي تربط بين اقتصاد المشاركة وسوق العمل، بما في ذلك الفرص والتحديات التي يطرحها هذا النموذج على التوظيف، الأجور، وظروف العمل.
3. نظريات سوق العمل ذات الصلة: استعراض النظريات الاقتصادية والاجتماعية التي تفسر ديناميكيات سوق العمل وتأثير التقنيات والابتكارات الجديدة عليه (مثل نظرية رأس المال البشري، نظرية التجزئة في سوق العمل).
4. التحولات في طبيعة العمل: مناقشة كيف يساهم اقتصاد المشاركة في تغيير طبيعة العمل من التوظيف التقليدي إلى أشكال أكثر مرونة واستقلالية، وظهور ما يُعرف بـ "اقتصاد الأعمال المؤقتة" (Gig Economy).
5. التنظيمات والتشريعات المتعلقة باقتصاد المشاركة وسوق العمل: استعراض الأطر القانونية والتنظيمية القائمة أو المقترحة للتعامل مع اقتصاد المشاركة وتأثيره على حقوق العاملين وحماية المستهلك في مختلف الدول.
6. تأثير التقنية الرقمية على سوق العمل واقتصاد المشاركة: تحليل دور التكنولوجيا الرقمية والمنصات الإلكترونية في تسهيل نمو اقتصاد المشاركة وتغيير آليات عمل سوق العمل.
7. دراسات سابقة حول اقتصاد المشاركة وسوق العمل: استعراض الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت تأثير اقتصاد المشاركة على أسواق العمل في سياقات دولية وإقليمية مشابهة.
8. سوق العمل في المملكة العربية السعودية: لمحة عامة عن خصائص سوق العمل السعودي، التحديات والفرص الراهنة، وأهداف رؤية 2030 المتعلقة بتنمية القوى العاملة.

9. اقتصاد المشاركة في المملكة العربية السعودية: استعراض لواقع وتطور اقتصاد المشاركة في المملكة، أبرز المنصات والتطبيقات المستخدمة، ومدى انتشاره في مختلف القطاعات.

10. الإيجابيات والسلبيات المحتملة لاقتصاد المشاركة على سوق العمل: تلخيص وتحليل للمنافع والمخاطر المحتملة لنمو اقتصاد المشاركة على العاملين وأصحاب العمل وهيكل سوق العمل بشكل عام.

منهجية وطرق بحث الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم وصف وتحليل تأثير اقتصاد المشاركة على سوق العمل في المملكة العربية السعودية. سيسعى هذا المنهج إلى جمع بيانات حول آراء وتجارب الأفراد العاملين في أو المتأثرين باقتصاد المشاركة، وتحليل هذه البيانات لفهم طبيعة هذا التأثير وأبعاده المختلفة.

أدوات جمع البيانات:

ستستخدم الدراسة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات. سيتم تصميم استبيان شامل يغطي جوانب تأثير اقتصاد المشاركة على سوق العمل التي تم تحديدها في أهداف الدراسة وتساؤلاتها. سيتضمن الاستبيان أسئلة مغلقة ومفتوحة تهدف إلى جمع معلومات حول:

- دوافع الأفراد للانخراط في اقتصاد المشاركة (كعاملين أو مستفيدين).
- تجاربهم وآرائهم حول الفرص والتحديات المتعلقة بالعمل في إطار اقتصاد المشاركة.
- تأثير اقتصاد المشاركة على دخلهم واستقرارهم الوظيفي.
- مستوى الوعي بالحقوق والواجبات في هذا النوع من العمل.
- آرائهم حول التنظيمات والتشريعات المتعلقة باقتصاد المشاركة.

مجتمع الدراسة وعينة البحث:

سيكون مجتمع الدراسة من الأفراد النشطين في سوق العمل السعودي والمتأثرين بشكل مباشر أو غير مباشر باقتصاد المشاركة. يمكن تقسيم هذا المجتمع إلى الفئات التالية:

1. العاملون في منصات اقتصاد المشاركة: الأفراد الذين يقدمون خدمات أو يشاركون بأصولهم عبر تطبيقات ومنصات اقتصاد المشاركة المختلفة (مثل سائقي تطبيقات النقل التشاركي، مقدمي خدمات الصيانة المنزلية عبر التطبيقات، مؤجري الوحدات السكنية عبر المنصات الرقمية، إلخ).

2. المستفيدون من خدمات اقتصاد المشاركة: الأفراد الذين يستخدمون هذه الخدمات بشكل منتظم. (قد يتم تضمينهم بشكل ثانوي إذا كان الهدف فهم أوسع لتأثير الاقتصاد).

3. العاملون في القطاعات التقليدية المتأثرة: الأفراد العاملون في القطاعات التي قد تكون تأثرت بنمو اقتصاد المشاركة (مثل سائقي الأجرة التقليديين، الفنادق، إلخ). سيتم اختيار عينة الدراسة باستخدام تقنيات العينة العشوائية الطبقية أو العينة المتاحة، حسب طبيعة الوصول إلى الفئات المستهدفة. سيتم تحديد حجم العينة بشكل مناسب لضمان تمثيل جيد لمجتمع الدراسة وإمكانية تعميم النتائج بشكل معقول. سيتم السعي لتوزيع العينة على مختلف مناطق المملكة والقطاعات ذات الصلة باقتصاد المشاركة.

إجراءات جمع البيانات وتحليلها:

بعد تصميم الاستبيان والموافقة عليه، سيتم توزيعه إلكترونياً عبر منصات التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني، وبالتعاون مع بعض المنصات العاملة في اقتصاد المشاركة إن أمكن. بعد جمع البيانات، سيتم ترميزها وإدخالها إلى برنامج إحصائي (مثل SPSS) لتحليلها. سيتم استخدام الإحصاء الوصفي (مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية) لوصف خصائص العينة وإجاباتها. كما سيتم استخدام الإحصاء الاستدلالي (مثل اختبارات t، تحليل التباين، الارتباط) لفحص العلاقات بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات.

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تأثير اقتصاد المشاركة على سوق العمل في المملكة العربية السعودية.
- الحدود المكانية: تجرى الدراسة في المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: سيتم جمع البيانات خلال الفترة الزمنية المتاحة لتنفيذ الدراسة (سيتم تحديدها بدقة عند البدء الفعلي).
- الحدود المنهجية: تعتمد الدراسة بشكل أساسي على الاستبيان كأداة لجمع البيانات من العاملين والمتأثرين باقتصاد المشاركة في سوق العمل السعودي.

المراجع:

1. العتيبي، س. (1427هـ). تحديات إدارة توظيف الوظائف في الألفية الثالثة. جامعة الملك سعود.
2. الخطيب، ف. ص.، & دياب، ع. أ. (2015م). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز.
3. الرياض، ع. ا. م.، & نصر، ع. ر. (2018م). الاقتصاد الكلي النظرية المتوسطة. قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود.
4. السلطان، ع. (1998م). سعودة سوق العمل في المملكة العربية السعودية الأبعاد والمعوقات، والحلول المقترحة. دورية معهد الإدارة العامة، 38(3).
5. السوداني، ع. ا.، & عبد الخير، أ. (2001م). مستقبل السعودية ونمو إنتاجية العمل. دورية معهد الإدارة العامة، 41(1).
6. شاهين، ع. ا. (2021م). التطور التاريخي النظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي (العدد 73). المعهد العربي للتخطيط.
7. العتيبي، س. (1427هـ). تحديات إدارة توظيف الوظائف في الألفية الثالثة. جامعة الملك سعود.
8. زيادة، ر. خ. (2003). العوامل المؤثرة في إحلال العمالة الوطنية السعودية محل العمالة الأجنبية (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية). إدارة الأعمال الإدارة الجامعة الأردنية.
9. السعدية، د. (2017م). العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي : دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة (1980-2015). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف.

10. حسن، ع. ف. (2020م). أثر النمو الاقتصادي على البطالة - دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة: 1980-2018م. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 4(6)، 17-31.
11. عبيد، ح. (2017م). الاقتصاد القياسي. قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز.
12. القحطاني، ع. ب. ش. ا. (2018). توطین الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية: (استراتيجية رفع الميزة التنافسية للمواطن والقيمة المضافة للوافد. المجلة العربية للدراسات الأمنية، 32(3)، 347-360.
13. مرزوك، ح. (2015). الأثر المتبادل بين ظاهرة البطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2012). مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، (20).
14. مشعل، أ. ع. ا. (2013م). تقدير الطلب على العمالة الوافدة في القطاع الخاص وإمكانية إحلالها بالعمالة الوطنية في المملكة العربية السعودية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. دورية معهد الإدارة العامة، 53(3)، 703-737.

1. Al-Aali, L. (2014). Nationalization: A Case from the Middle East "Kingdom of Bahrain" (Doctoral dissertation). School of Environment, Education and Management, The Faculty of Humanities, ProQuest.
2. Abdusheikh, M. (2012). Emiratization: United Arab Emirates' National Workforce Development Programs (Doctoral dissertation). School of Business and Management, Pepperdine University, ProQuest.
3. Bellante, D., & Jackson, M. (1979). Labor economics—choice in labor market (pp. 1–30). McGraw–Hill Book Company, Inc.
4. Demand for Labor. Retrieved from https://www.economicsonline.co.uk/Labour_markets/Demand_for_labour.html
5. Girgis, M. (2002). The GCC Factor in Future Arab Labor Migration. 4th Mediterranean Development Forum.
6. Hertog, S. (2012). A Comparative Assessment of Labor Market Nationalization Policies in the GCC. The London School of Economics and Political Science. Retrieved from <http://eprints.lse.ac.uk/46746>

7. Supply of Labor. Retrieved from
[https://www.economicsonline.co.uk/Labour_markets/Supply_f
or_labour.html](https://www.economicsonline.co.uk/Labour_markets/Supply_f
or_labour.html)

Midocean University



College of Management

Department Master of Business

Administration

The Impact of the Sharing Economy on the Labor Market: A Case
Study of the Kingdom of Saudi Arabia

Prepared by:

Mohammed Eid Alanazi

Supervised by:

Dr. Faisal Abdul Hamad Muhammad

Dr. Fayez Ali Jarad

Academic Year:

2025